المؤتمر الدولي الثاني

لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالسادات

حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعاتنا المعاصرة

مراجعة نقدية

إعــداد

أ.د إبراهيم البيومي غانم

أستاذ العلوم السياسية

ومستشار المركز القومي للبحوث الاجتماعية ـ مصر

للعام الجامعي: ٢٠٢٤/٢٠٢٥م

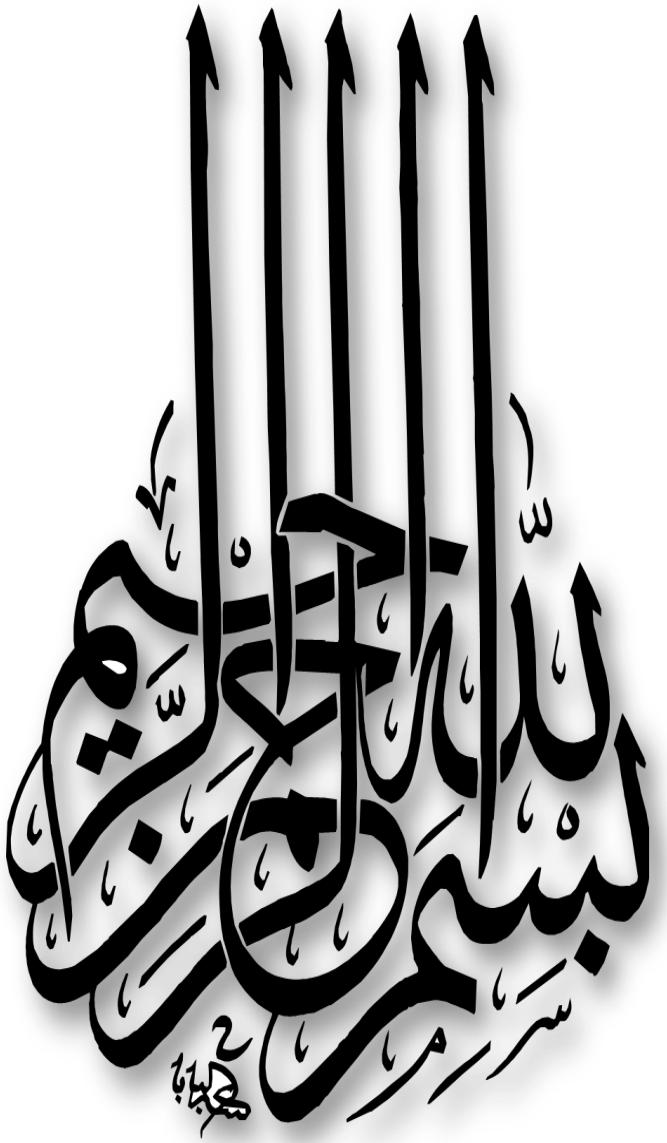
بسم الله الرحمن الرحيم

حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعاتنا المعاصرة مراجعة نقدية

أ.د. إبراهيم البيومي غانم
أستاذ العلوم السياسية ومستشار المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة
البريد الإلكتروني: maayyomi@yahoo.com

الملخص

هدف هذا البحث: وصفُ حالة العلوم الاجتماعية" في جامعاتنا وصفاً دقيقاً: من أجل أن تتوافر قواعد معلومات منظمة وحديثة في هذا المجال. وتوافر هذه القواعد هو بمثابة "فعل الشرط" الذي يمكننا من الوصول إلى "جواب الشرط". ويهدف أيضًا إلى القيام بمسح عديد من المصادر وقواعد البيانات التي تحتوي على معلومات عن أبرز المشتغلين بهذه العلوم في جامعاتنا ، وعن الموضوعات التي ينشغلون بها ، وعن منهجياتهم التي يطبقونها، وعن أدواتهم التي يستخدمونها في بحوثهم ودراساتهم. ومن المفترض أيضاً . وهذا هو الأهم . أن تحتوي تلك المصادر على معلومات ترصد "الإنجازات النظرية" التي أنجزها المشتغلون بتلك العلوم ؟. وما آليات تطوير تلك النظريات؟. وإلى أي مدى تستجيب لتحديات الواقع؟. وهل أثبتت كفاءة في تجاوز تلك التحديات؟ أم إنها أخفقت ولماذا؟.

جاء هذا البحث في ثلاثة أقسام: القسم الأول: قدمت فيه وصفاً عاماً لحالة العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعاتنا العربية والإسلامية الحديثة، ورسمت أهم ملامحه التي تعبر عنه في واقعه الراهن. أما القسم الثاني: فقد قدمت فيه تحليلاً برؤية نقدية لتلك الحالة من حيث: العلل التي أنتجت ما آلت إليه هذه العلوم ، وأهم النتائج التي ترتبت على ذلك. والقسم الثالث خصصته لطرح بعض الأفكار والتصورات التي يمكن أن تسهم في حل أزمة العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعاتنا.

وقد نسبتُ حال تلك العلوم في عنوان هذا البحث إلى "جامعاتنا"؛ وقصدت بها أغلبية معاهد التعليم العالي وجامعاته في بلدان أمتنا الإسلامية؛ ولا ينصرف هذا البحث إلى شيء من ذلك في غير معاهدنا وجامعاتنا.

الكلمات المفتاحية: [حالة/العلوم الاجتماعية/العلوم الإنسانية/جامعاتنا المعاصرة/مراجعات نقدية]

[13] The State of the Social and Human Sciences in Our Contemporary Universities: A Critical Review

Prof. Ibrahim Al-Bayoumi Ghanem
Professor of Political Science and Advisor to the National Center for Social and Criminological Research in Cairo
E-mail: maayyomi@yahoo.com

Abstract

This research aims to accurately describe the state of social sciences in our universities, in order to provide organized and modern information bases in this field. The availability of these bases is like a "conditional verb" that enables us to reach the "answer to the condition." The conditional verb also aims to conduct a survey of many sources and databases that contain information about the most prominent practitioners And about the topics they address, of these sciences in our universities. the methodologies they apply, and the tools they employ in their research and studies. It is also assumed—and this is most important—that these sources contain information that tracks the "theoretical achievements" What are the mechanisms for made by those working in these sciences. developing these theories? To what extent do they respond to the challenges of reality? Have they proven effective in overcoming these challenges, or have they failed, and why ?

This research is divided into three sections:

The first section provides a general description of the state of the social and human sciences in our modern Arab and Islamic universities, outlining its most important features that reflect its current reality. The second section provides a critical analysis of this state in terms of the causes that produced the current state of these sciences and the most The third section important consequences have arisen from this. presented some ideas and concepts that could contribute to resolving the crisis in the social and human sciences in our universities. In the title of this research, I attributed the state of these sciences to "our universities," referring to the majority of higher education institutes and universities in the countries of our Islamic nation. This research does not address any of these issues in institutes and universities other than ours.

Keywords: [Status / Social Sciences / Humanities / Our Contemporary Universities / Critical Reviews]

تمهيد

يتضمن هذا البحث ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أقدم فيه وصفاً عاماً لحالة العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعاتنا العربية والإسلامية الحديثة، وأرسم أهم ملامحه التي تعبر عنه في واقعه الراهن.

والقسم الثاني: أقدم فيه تحليلاً برؤية نقدية لتلك الحالة من حيث: العلل التي أنتجت ما آل إليه هذه العلوم ، وأهم النتائج التي ترتبت على ذلك.

أما القسم الثالث: فأخرج فيه من الوصف والتحليل إلى طرح بعض الأفكار والتصورات التي يمكن أن تسهم في حل أزمة العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعاتنا.

وقد نسبتُ حال تلك العلوم في عنوان هذا البحث إلى "جامعاتنا"؛ وقصدت بها أغلبية معاهد التعليم العالي وجامعاته في بلدان أمتنا الإسلامية؛ ولا ينصرف هذا البحث إلى شيء من ذلك في غير معاهدنا وجامعاتنا.

ويفترضُ "وصفُ حالة العلوم الاجتماعية" في جامعاتنا وصفاً دقيقاً: أن تتوافر قواعد معلومات منظمة وحديثة في هذا المجال. وتوافر هذه القواعد هو بمثابة "فعل الشرط" الذي يمكننا من الوصول إلى "جواب الشرط" . فعل الشرط هذا يعني . عملياً . القيام بمسح عديد من المصادر وقواعد البيانات التي تحتوي على معلومات عن أبرز المشتغلين بهذه العلوم في جامعاتنا ، وعن الموضوعات التي ينشغلون بها ، وعن منهجياتهم التي يطبقونها، وعن أدواتهم التي يستخدمونها في بحوثهم ودراساتهم. ومن المفترض أيضاً . وهذا هو الأهم . أن تحتوي تلك المصادر على معلومات ترصد "الإنجازات النظرية" التي أنجزها المشتغلون بتلك العلوم ؟. وما آليات تطوير تلك النظريات؟. وإلى أي مدى تستجيب لتحديات الواقع؟. وهل أثبتت كفاءة في تجاوز تلك التحديات؟ أم إنها أخفقت ولماذا؟.

إن الإجابة على مثل تلك التساؤلات، من شأنها أن ترسم لنا ملامح تلك العلوم في واقعها الراهن. ولكن الحاصل هو أن مكونات "فعل الشرط". بالمعنى السابق . مفقودة في أغلبها. فالتقارير المعلوماتية الدورية المتخصصة في هذا المجال لا وجود لها البتة. والأدلة أو الكشافات المتوافرة فيه نادرة جداً. والموجود منها "جزئي" يختص بإحدى الكليات الجامعية، أو بفرع من فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، أو مقتصر على فترة زمنية محدودة. وأكثر تلك الأدلة شمولاً هو "دليل" مكتبة "مؤسسة الملك عبد العزيز بالرباط . المغرب"، وهو يحتوي على ١٠٠.٠٠٠ مقال وكتاب جامعي، ويغطي الفترة من ١٩٨٠ . ٢٠٠٤م. ولكن هذا الدليل لا يغطي سوى ثلاثة بلدان مغاربية هي "تونس . الجزائر . المغرب".

ورغم أن المشتغلين العرب بـ "علم الاجتماع" ـ تحديداً ـ تأسست لهم جمعية في سنة ١٩٨٥م باسم "الجمعية العربية لعلم الاجتماع"، إلا إن أداء هذه الجمعية لم يحقق آمال وطموحات مؤسسيها؛ بل سرعان ما أصابها التدهور. وضربتها الخلافات الداخلية. وغرقت في مشكلات مالية وتمويلية. ولم تضف الكثير إلى "علم الاجتماع" . حتى إنها لم تتمكن من عمل قاعدة بيانات للمتخصصين العرب في علم الاجتماع كفرع من فروع العلوم الاجتماعية بعامة . وعليه ويضاف إلى ذلك أن إسهامات المتخصصين العرب في علم الاجتماع في رسم السياسات الاجتماعية في بلدانهم لا أثر لها يستحق الذكر . وباعتراف رئيس سابق للجمعية العربية لعلم الاجتماع هو الدكتور مصطفى عمر التير يقول: "لا أعتقد بوجود مساهمة ذات بال لعلماء الاجتماع العرب في صنع ورسم السياسة الاجتماعية في بلدانهم وذلك بسبب رئيس وهو أن عالم الاجتماع العربي يعيش إما حالة من الاندماج الكامل في النظام السياسي، أو حالة من الانزواء بالنسبة لمن اختار

التمسك بمبدأ الاستقلال والابتعاد عن تيار النفاق، وهو تيار واسع يتسع لأفراد من مختلف فئات المجتمع"(١).

لا يمكن في غياب قواعد معلومات وأدلة عن المشتغلين بعلم الاجتماع وعن انشغالاتهم إلا أن نعتمد على ما توفره بعض التقارير الدولية المعنية بالعلوم الاجتماعية من جهة، وما يتوافر لدينا من خبرة نظرية وميدانية عن هذه العلوم من واقع عملنا لأكثر من ربع قرن في أعرق مؤسسات البحث الاجتماعي في العالم العربي وهو "المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة". وبما أن مصادرنا في الوصف محدودة على هذا النحو، فإن قدرتنا على تعميم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا عن "حالة علم الاجتماع" ستكون محدودة بالقدر نفسه.

أما التحليل النقدي . الذي أقدمه في القسم الثاني من هذا البحث . فسوف أنطلق فيه من رؤية خاصة قمت بتطويرها في أكثر من مناسبة علمية سابقة. وقد انطلقت في رؤيتي من نقطة أساسية هي: أزمة الانفصال بين ما يسمى "العلوم الشرعية"، وما يسمى "العلوم الاجتماعية" أحياناً، وهي تتضمن العلوم الإنسانية أحياناً، ولا تتضمنها أحياناً أخري، إلى جانب مجموعة أخرى تسمى "العلوم الطبيعية". ويرجع تاريخ تلك الأزمة إلى بدايات نشوء مؤسسات التعليم العالي الحديث في بلادنا العربية مطالع القرن العشرين الماضي. وسأبين في هذا القسم الثاني أهم وقائع هذا الانفصال وما أدى إليه. ونظراً لارتباط "علم الاجتماع" بمنظومة "العلوم الاجتماعية"، وتداخلها بشكل كبير، فقد اضطررت إلى اعتماد مصطلح "علم الاجتماع" حيناً ، ومصطلح "العلوم الاجتماعية" أحياناً أخرى؛ وذلك باعتبار أن ما ينطبق على "علم الاجتماع" تحديداً، ينطبق . وإن بدرجات متفاوتة . على جملة العلوم الاجتماعية؛ مع إدراكنا التام أنها هي الإطار الأوسع بطبيعة

(١) من حوار أجرته معه مجلة علوم إنسانية (الجزائر) . العدد ٤٠ . السنة السادسة . شتاء ٢٠٠٩م.

الحال لعلم الاجتماع، وأن كل علم منها له ظروفه الخاصة بنشأته وبتطوره وبما آل إليه حاله في مجتمعات عالمنا العربي.

وما وعدت بتقديمه في "القسم الثالث" من هذا البحث، هو عبارة عن جملة من الأفكار التي أتصور أنها تشكل أرضية نظرية لحوارات يتعين إجراؤها بين عديد من المتخصصين في "العلوم المشروعة" ـ بحسب تسميتي التي سأوضح مضمونها في هذا البحث ـ على اختلاف تخصصاتهم، وبخاصة من بين أولئك الذين يؤمنون بإمكانية تأسيس علوم اجتماعية وإنسانية أصيلة من رحم مجتمعاتنا، وبمنهجيات مشتقة من ثقافتنا، وبنظريات مبنية على مرجعيتنا المجتمعية والحضارية بمعناها الواسع. وفي جميع الأحوال لن تكون الأفكار التي أقدمها سوى فاتحة للنقاش المتعمق في هذا الموضوع من مختلف زواياه وأبعاده النظرية والعملية قدر المستطاع.

القسم الأول: توصيف حالة العلوم الاجتماعية

لا تزال "العلوم الاجتماعية" في الجامعات العربية تحمل صفتين رئيسيتين التصقتا بها منذ نشأتها قبل نحو قرن تقريباً[١]. الأولى هي: التبعية للمدارس الغربية في مناهجها وأدواتها وأطرها النظرية. والثانية هي افتقاد الهدف العام لهذا العلم لدى أغلب الذين يشتغلون به من أساتذة وطلاب ومؤسسات أكاديمية.

ومن أكثر ما يدعو إلى الدهشة في هذا السياق الراهن لعلوم الاجتماع في عالمنا العربي أن كثيرين من أساتذتها يدركون أنهم منخرطون في عملية تبعية كاملة، ويعترفون بأنفسهم بذلك، وبكلمات واضحة لا لبس فيها. وبالمثال يتضح واقع الحال. والمثال هو من عند عبد الباسط عبد المعطي . كان رحمه الله أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة عين شمس . حيث صنف ما هو موجود في علم الاجتماع العربي من كتابات إلى خمسة أصناف:أ- تآليف مترجمة. ب- ترجمة مؤلفة. ج- بحوث محاكية لمواضيع البحوث الغربية. د- التأليف من أجل التدريس :ويتضمن نقل التراث لأنجلو- أمريكي وهو جهد فردي لم يظهر فيه أية إبداعات. هـ - الترجمة من أجل التدريس: وهنا قد تكون محاولة هروب من الواقع، وخشية الصدام مع السلطة القائمة لغياب جو الحرية الأكاديمية أو السياسة.

وقد أكد عبد الباسط عبد المعطي أيضاً على أن حالة العلوم الاجتماعية في بلادنا أفضت إلى النظر إليها نظرة لا مبالاة وإهمال، أو خوف وتوجس، أو قبول روتيني محدود من باب استكمال أشكال الأشياء، وإلى اختيار المشتغلين بها بوعي

---

(١) كانت بداية نشأة علم الاجتماع في مؤسسات التعليم الجامعي في جامعة فؤاد الأول(القاهرة) عندما تحولت في سنة ١٩٢٥م من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية. ثم انتشرت أقسام علم الاجتماع وتمددت فروعها في مختلف الجامعات العربية فيما بعد، وظلت متأثرة بملامح النشأة في تقليد نهج المدرسة الفرنسية التي بدأها أوجست كونت، وارسى قواعدها إيميل دوركايم.

أو دون وعي ، لأدوار رسمية محدودة؛ انحصرت في التلقين داخل قاعات الدرس، غير متجاوزة أسوار الجامعات في كثير من الأحيان(١).

وتوجد اعترافات كثيرة سابقة تاريخيًا على اعتراف عبد الباسط عبد المعطي"، وكلها تصب في المعنى نفسه الذي يوضحه اعترافه؛ ولهذا نكتفي به . لأغراض هذا البحث . في رسم الخطوط العريضة لأوضاع العلوم الاجتماعية في بلادنا. ومع الإقرار بوجود بعض الاختلافات في بعض التفاصيل هنا أوهناك، سنجد أن "وضع" العلوم الاجتماعية عندنا قد "بقي على ما كان عليه" قبل ثلاثة عقود، بل قل إنه بقي على ما كان عليه ولم يشب عن نشأته الحديثة التي كان عليها في بلادنا قبل مائة سنة على وجه التقريب.

اختصاراً للطريق وتقريباً للبعيد، أذهب مباشرة إلى أحدث ملامح "العلوم الاجتماعية" في عالمنا العربي ـ كمثال ـ وقد تكفل برسمها تقرير منظمة اليونسكو الصادر في سنة ٢٠١٠ عن حالة العلوم الاجتماعية في مجتمعات شمال العالم وجنوبه. هذا التقرير . الذي يصدر كل عشر سنوات . أوجز الحالة في عبارة قصيرة عميقة الدلالة تقول "**في العالم العربي عدد كبير من الطلبة والجامعيين ذوي المواهب العالية(في العلوم الاجتماعية) ، لكن لا يكاد يوجد لديهم هدف محدد لبحوثهم**".

"The Arab World is home to a large number of talented students and academics. Paradoxically, no specific goal has been assigned for their research"(٢).

وتلك هي محنة العلوم الاجتماعية المستمرة منذ نشأتها كما أسلفنا، بل إنها محنة مختلف فروع تلك العلوم من منطقة إلى أخرى من مناطق عالمنا العربي والإسلامي. ومن المفيد هنا ونحن نصف "حالة العلوم الاجتماعية" أن نطلع على

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع(الكويت: سلسلة عالم المعرفة . رقم ٤٤ . ١٩٨١م) ص٥.

(2)See: World Social science Report 2010 : Knowledge Divides (UNESCO Publishing; International Social Science Council – France 2010) p.68.

الملامح الرئيسية التي رسمها تقرير اليونسكو المشار إليه في الفصل الثاني منه(١)، وفي الفصل الخامس خصص التقرير أربع صفحات لوصف حال العلوم الاجتماعية في بلدان المغرب العربي(٢).

قبل أن أذكر تلك الملامح الرئيسية التي أوردها التقرير ، لاحظت ملاحظة ذات دلالة مهمة وهي أن التقرير استخدم مصطلح "العالم العربي" بمناسبة وصف الحالة العامة للعلوم الاجتماعية فيه، ومصطلح "الشرق الأوسط"، ومصطلح "دول شمال أفريقيا" بمناسبة وصف واقع الحال في البلدان التي يشير إليها كل من المصطلحين. ولم يأت أبداً على ذكر بلدان عربية هي: موريتانيا، والسودان، والصومال، وجزر القمر، وجيبوتي، وفلسطين. ومن المؤكد أن هناك اعتبارات عملية وأخرى علمية تبرر الاختيارات المصطلحية لكاتبي التقرير، كما تبرر عدم ذكرهم تلك البلدان. وإذا كنا لا نوافقهم على تلك الاختيارات المصطلحية؛ إلا إنَّها تعبر بدقة عن الحالة المزرية لواقع العلوم الاجتماعية في بلادنا، من حيث افتقادها لمرجعية معرفية واحدة وأصيلة تنتمي إلى مجتمعاتنا، ومن حيث تعذر الدفاع عن "رؤية بديلة" لما طرحه التقرير ببساطة لأن كل أساتذة العلوم الاجتماعية العرب لا يزالون عاجزين عن إصدار مجرد تقرير سنوي يصف أحوال العلم الذي يشغلون أنفسهم به. وثمة دلالة رمزية لعدم ذكر ست دول عربية ولو بمجرد "الاسم" هذه الدلالة هي أن الحديث عن "علوم اجتماعية عربية" ـ مثلاً ـ هو من أحاديث الأوهام، وإلا لما أمكن حذف ست دول عربية يعيش فيها حوالي خمسون مليون نسمة دون أن يستثير هذا الحذف حفيظة أي من أساتذة العلوم الاجتماعية في عالمنا العربي، أو حتى يتسبب لأيهم في مجرد الشعور بوخز الضمير العلمي. مع

---

(١) المرجع السابق نفسه. وعنوان الفصل الثاني من التقرير هو "العلوم الاجتماعية في العالم العربي"، الصفحات من ٦٨.٧٢.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الخامس وهو بعنوان" ما الذي تركز عليه العلوم الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا؟"، الصفحات من ١٧٦.١٧٩.

العلم أن بعض تلك البلدان فيها محاولات نظرية ومنهجية أصيلة في العلوم الاجتماعية، وخاصة في كل من السودان، وفلسطين، وموريتانيا.

يرسم تقرير اليونسكو ملامح العلوم الاجتماعية في جامعاتنا على النحو الآتي:

١ـ في دول الخليج العربي: يغلب النموذج الأنجلوساكسوني في المقررات الجامعية والبحوث والدراسات. وتبرز بشكل واضح أولوية المنهج الأداتي/العملي الذي ينسجم مع متطلبات الهندسة الاجتماعية. وتجرى معظم الأبحاث الجامعية بتمويل من حكومات الخليج، وبعضها تموله مؤسسات خاصة عبر تعاقدات مع باحثين وخبراء أجانب في أغلب الحالات. وتستورد دول الخليج الأساتذة الغربيين في تخصصات متنوعة من العلوم الاجتماعية . على نحو يذكرنا بما فعلته بلدان مثل مصر والعراق قبل نحو مائة سنة . كما إنها تنشئ فروعاً لبعض الجامعات الغربية الشهيرة(مثل: الجامعة الأمريكية في دبي، وجامعة السوربون في أبو ظبي، وعديد من فروع الجامعات الأوربية والأمريكية في قطر والبحرين وعمان والكويت).

٢ـ في مصر وسوريا والعراق، تزايد عدد الجامعات والكليات الخاصة، ولا تكاد تسهم بشيء ذي قيمة في مجال البحوث الاجتماعية سوى ما اعتادت عليه الجامعات الأقدم في تلك البلدان. وقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات . مع عوامل أخرى كثيرة . إلى تدني جودة التعليم العالي، وزاد الطين بلة أن كثيرين من الأساتذة الجامعيين المتميزين قد هاجروا إلى دول الخليج وخاصة من مصر. ووقعت أغلب الجامعات في تلك البلدان بيد أجيال ضعيفة التكوين العلمي، و محرومة من خبرات الأساتذة الأكثر تمرساً. وفي الوقت نفسه تنتشر مؤسسات أكاديمية أجنبية تقوم بتنفيذ مشروعات بحثية ممولة من جهات أجنبية؛ دون علم المؤسسات الأكاديمية الوطنية، أو حتى بالتعاون معها، وبعيداً عن السياسة الأكاديمية العامة للجامعات الوطنية في كل الأحوال.

٣ـ في تونس والجزائر والمغرب[١]، تبنت جامعات تلك الدول النموذج الأوربي خاصة الفرنسي في العلوم الاجتماعية. ودعم هذا التوجه سيادة اللغة الفرنسية والخلفية التاريخية لتلك البلدان مع فرنسا الاستعمارية. وثمة عديد من المراكز البحثية والكليات الجامعية التي أنشأتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وتشرف عليها وتمولها. ولديها قدرات بحثية وأكاديمية ذات توجهات غربية في أغلبها. ويتصرف قسمٌ محدود العدد من تلك القدرات بدوافع وطنية قوية كرد فعل تجاه الهيمنة الاستعمارية وإرثها الطويل في مجتمعات المغرب العربي. ومع هذا لم تتمكن الجماعة الأكاديمية من تكوين مدرسة مستقلة في العلوم الاجتماعية شأنها شأن مثيلاتها من الجماعات الأكاديمية في بقية البلدان العربية.

ويخصص التقرير بضع صفحات (من ١٧٦ـ١٧٩)[٢] لعرض أحوال بحوث ودراسات العلوم الاجتماعية في تونس والجزائر والمغرب. وقد اعتمد كاتبو التقرير على دليل يشتمل على بيانات ألف مقال وكتاب جامعي في تلك البلدان خلال الفترة من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ٢٠٠٤م ـ باعتبارها عينة ذات دلالة رغم قدمها النسبي ـ وأهم الملامح التي رصدها التقرير بناء على ذلك الدليل هي:

(أ) أن ما ينشره المتخصصون المغاربيون في العلوم الاجتماعية من كتب أكثر مما ينشرونه من بحوث في مجلات محكمة.

(ب) تتحيز المجلات للنشر باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، حيث تنشر ثلثي البحوث باللغات الأجنبية، ويلهثون خلف الدوريات المصنفة للنشر دولياً.

---

(١) يقدم التقرير البلدان الثلاثة منسوبة إلى موقعها الجغرافي في شمال أفريقيا. والصحيح هو أنها تنتسب إلى هويتها العربية الإسلامية. والنسبة إلى هذه الهوية أقرب إلى الدقة بمنظور العلوم الاجتماعية والإنسانية، مقارنة بنسبتها إلى موقعها الجغرافي في شمال القارة الأفريقية. وقد يكون استعمال التقرير للنسبة الجغرافية خطأ دارجاً، وقد يكون تحيزاً مقصوداً لجهة طمس معالم الهوية الموحدة والقواسم المشتركة التي تجمع بلدان العالم العربي ومجتمعاته.

(٢) See: World Social sciences Report. Op.cit.p.176-179.

(ج) متوسط ما ينشره الباحث الواحد من أي من البلدان الثلاثة هو دراسة واحدة كل ثلاث سنوات.

(د) ارتفع النشر بالغة العربية بنسبة ضئيلة (من ٥٠% سنة ١٩٨٠ إلى ٦٠% سنة ٢٠٠٤)، بينما جاءت اللغة الفرنسية بنسبة ٣٣% .

(هـ) تهيمن اللغات الفرنسية والإنجليزية، والأوربية عامة على برنامج الأبحاث في قضايا المرأة، والعولمة وآثارها، والبيئة، والتنمية الحضرية، والمخاطر الطبيعية، والعلوم الإدارية.

ويقول التقرير إن دراسات الهوية الثقافية وحركات التحرر تحظى باهتمام كبير في المغرب، مقارنة بتونس؛ بينما يهتم باحثو تونس والجزائر بدراسة المشكلات الريفية، وقضايا التاريخ القديم أو الحديث.

وثمة توجه . كما ورد بالتقرير . في تلك البلدان المغاربية نحو المنهجية الإمبريقية المكثفة، مع غياب للدراسات المقارنة، وندرة في الفكر التنظيري. ويهمين على ساحة التأليف عدد من الأساتذة كبار السن ذوي الشهرة، الأمر الذي يقلل فرص الباحثين الشبان، ويضيق الخناق عليهم. وثمة ما يشير إلى نقص في اهتمامات القطاعات الواسعة في البلدان الثلاث بالعلوم الاجتماعية بشكل عام.

٤- في لبنان والأردن، يذكر التقرير أن معظم الجامعات في هذين البلدين جامعات خاصة، وحديثة العهد . ولكن الجامعة الأمريكية في بيروت هي من أقدم الجامعات في المنطقة وليس في لبنان فقط، وهذا ما لا يذكره التقرير ولا يشير أصلاً إلى الدور الذي قامت به . هي والجامعة الأمريكية في القاهرة . في تكوين أجيال متعاقبة من المتعلمين من أبناء أمتنا الذين شغلوا مناصب مؤثرة في بلدانهم، وأسهموا في توثيق روابط التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية لبلداننا مع بلدان الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. ويبدو لنا أن هذه هي أم نتيجة عملية أنتجتها العلوم الاجتماعية الحديثة في بلادنا.

يؤكد التقرير على أن جامعات لبنان والأردن لا تسهم بشيء ذي أهمية في البحث الاجتماعي. وأن عديدا من المراكز والمؤسسات البحثية التجارية قد نشأت

في هذين البلدين، وهي تعمل لحسابها الخاص في ميادين البحوث الاجتماعية واستطلاعات الرأي الميدانية. ويلاحظ كاتبو التقرير أن هناك توسعا في معرفة العلوم الاجتماعية عربياً بسبب اشتراك مجتمعات المنطقة في لغة واحدة هي اللغة العربية، وأن بلدان الخليج العربي هي الأكثر استفادة من ذلك مقارنة بغيرها من البلدان العربية. بينما يبقى التواصل بين مشرق العالم العربي ومغربه ضعيفاً بسبب سيادة اللغة الفرنسية في بلدان المغرب، والغياب شبه التام لهذه اللغة في أغلبية بلدان المشرق.

بعد هذه التوصيف العام ، يشير التقرير إلى الرؤية النقدية التي توصل إليها خبراء برنامج الأمم المتحدة في عدة مناسبات بشأن حالة "المعرفة" عامة، والعلوم الاجتماعية في جامعات العالم العربي خاصة، خلال العقود الأخيرة. ويؤكد على أنها حالة ليست جيدة وليست فعالة بأي مقياس. وهي كذلك بالفعل. ولسنا نختلف في تقييمها على هذا النحو. ولكن التقرير ينتقل إلى محاولة تفسير هذه الحالة ولماذا وصلت إليها العلوم الاجتماعية في بلادنا إلى هذا المستوى غير الفعال؟.

يفسر التقرير تلك الحالة بردها إلى ما سماه "خضوع المجتمعات العربية لسلطة أنظمة استبدادية"، و"شيوع الثراء المادي" في بعض البلدان، و"الثقافة الذكورية، وقيم الرجال التي تعرقل حرية الفكر وتقلل من قيمة معرفة العلوم الاجتماعية". وهذا التفسير لا نقبلُه، ولا نرى له مقدرة تفسيرية؛ بل نراه مجرد محاولة سطحية فاقدة للمعنى من حيث صلتها بلب المشكلة الأساسية التي تعاني منها العلوم الاجتماعية في بلادنا منذ قرن من الزمان أو يزيد. وسنعرض لوجهة نظرنا في تفسير هذه الحالة في القسم الثاني من بحثنا هذا.

ويرى كاتبو التقرير أن الخروج من الحالة السيئة للعلوم الاجتماعية بفروعها المتنوعة عامة يحتاج إلى: كسب رهان الاستقلال عن التبعية الخارجية، وتعزيز المؤسسات الأكاديمية والجماعات العلمية المتخصصة في هذا المجال، واحترام أخلاقيات البحث الاجتماعي ، والاهتمام بالمسائل النظرية والمنهجية، وإسهام هذه العلوم في الجدالات العلمية والتطبيقية العامة.

هذه الوصفة العلاجية التي يقدمها كاتبو التقرير تبدو متناقضة في بعض جوانبها مع تشخيصهم للمشكلة ومع تفسيرهم لها أيضاً. كما تبدو بلا وجهة معرفية محددة: فمثلاً: لم يوضح كاتبو التقرير وفق أي مرجعية يتعين الاهتمام بالمسائل النظرية والمنهجية؟ هل وفق المرجعية الغربية السائدة للعلوم الاجتماعية الحديثة والمعاصرة؟ أم وفق مرجعية أصيلة تشتق من ثقافة مجتمعاتنا ذاتها ومن تقاليدها وعقائدها وأحوالها ؟ لم يوضحوا شئياً من ذلك.

لا إشارة ـ مثلاً ـ إلى جهود أسلمة العلوم الاجتماعية ولا إشارة إلى قضايا بالغة الأهمية مثل صعود التيارات الإسلامية، وتحولات الأجيال الشبابية في الفكر والسياسة ونمط الحياة الاجتماعية، ولا إلى أثر ثورة الاتصالات وتنكولوجيا المعلومات على البيئة والبحث الاجتماعي ، وعلى السيادة وانحصارها وتمدد التدخل الخارجي والمجتمع المدني العالمي، ولا إلى غير ذلك من قضايا بالغة الأهمية والراهنية في بلادنا.

القسم الثاني: رؤية نقدية في حالة العلوم الاجتماعية

"اللاوظيفية"؛ هي أنسبُ صفة تصف لنا حالة " تلك العلوم في بلادنا في تاريخها الحديث والمعاصر، وهي بالأوصاف التي سبق أن أوردناها بحسب أحدث التقارير الدولية في علم الاجتماع. والذي لم يكن أمامنا سواه للاعتماد عليه في رسم الملامح الرئيسية . ولو بالتقريب .

ما نؤكد عليه في ضوء تلك الملامح، وفي ضوء خبرتنا الممتدة لأكثر من ربع قرن في أعرق مراكز البحوث في العالم العربي . وهو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية[١] . هو أن العلوم الاجتماعية . بمختلف فروعها . تكاد يكون بلا وظيفة بمقياس التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام؛ بحيث لو تخيلنا عدم وجودها أصلاً(بحالتها الراهنة)، وخلو مدارسنا وجامعاتنا من مقرراتها وأساتذتها جملة وتفصيلاً(بما هم عليه في اللحظة الراهنة أيضاً)؛ لما نقص ذلك من معرفتنا بأحوال مجتمعاتنا ومشكلاتها شيئاً، ولما تأثرت كثيراً درجة التقدم ـ أو التأخر . التي عليها مجتمعاتنا في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في رأينا أن أسباب هذه الحالة المؤسفة متعددة ، وأنَّ عللها مزمنة.

وترجع تلك العلل في أغلبها إلى ظروف النشأة الحديثة لتلك العلوم في بلادنا في الربع الأول من القرن العشرين، وانتقالها بمناهجها ومقرراتها ومسائلها، وحتى أساتذتها . في بعض الأحيان . من الجامعات الأوربية والأمريكية، إلى جامعات أمتنا.

---

(١) تأسس المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة في سنة ١٩٥٥م، وكان الهدف من إنشائه هو إجراء البحوث العلمية في القضايا والمشكلات الاجتماعية ، والإسهام في رسم السياسات الاجتماعية وترشيدها. وتوسعت مجالات عمل المركز في عديد من المسائل الاجتماعية والجنائية والنفسية عبر إجراء البحوث الميدانية ، وتنظيم الدورات التدريبية، ونشر البحوث والتقارير العلمية ، وإجراء استطلاعات للرأي العام والخاص، وتقديم خلاصات تنفيذية للجهات المسئولة في الدولة. ولكن ثمة عقبات رسمية وعيوب هيكلية حالة دون قيام المركز بأداء رسالته، أو تطورها كما ينبغي.

أول العلل هو الانفصال ***شبه التام*** بين ما نسميه "العلوم الشرعية"، وما نسميه "العلوم الاجتماعية والإنسانية". وهذا الانفصال نتيجة لانفصال أعمق وقع بين القيم الدينية/الإسلامية وبين تلك العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة. وقد حملت هذه العلوم منذ نشأتها بذور انفصالها عن القيم الاجتماعية ، ومن ثم فقدت منذ نشأتها أيضاً أهم مقومات فعاليتها ووظيفيتها في التقدم الاجتماعي العام.

ومن أوضح صور هذا الانفصال هو الغياب شبه التام لنظريات إسلامية عملاقة عن منهجيات التأسيس الحديث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مثل نظرية "المقاصد العامة للشريعة" ، ونظرية "المصلحة"، ونظرية "الإجماع" ، ونظرية "الشورى"، وغيرها من النظريات التي يتعذر فهم كثير من قضايا المجتمعات العربية والإسلامية إلا في ضوئها، فضلاً عن أننا نفترض أن البدء بمثل تلك النظريات وتراكم الخبرات التحليلية والنقدية، ومراجعتها بين الحين والآخر في ضوء فعاليتها الواقعية؛ كل ذلك من شأنه أن ينضج البناء النظري والمعرفي لعلومنا الاجتماعية والإنسانية . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث حتى اليوم.

قبل أكثر من مائة عام بدأت وقائع التأسيس الحديث للعلوم الاجتماعية والإنسانية في بلادنا العربية والإسلامية عن طريق الترجمة والنقل المباشر من العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية ومدارسها وفلسفاتها المختلفة، مع التجاهل شبه التام لأصول البحوث الاجتماعية والإنسانية التي انتهجها علماء الحضارة الإسلامية عبر مراحلها التاريخية المختلفة. وظلت منهجية الترجمة والنقل سائدة ومسيطرة منذ ذلك الحين إلى اليوم. وكانت الحجة الرئيسية التي استند إليها الرواد الأوائل في الترجمة والنقل هي أن مرحلة النشأة أو "البداية" تفرض الإلمام بما وصل إليه الآخرون، وتقتضي التعلم منهم حتى يمكن الوصول إلى آخر ما وصلوا إليه، وساعتها يمكننا البناء عليه.

ووفق تلك الخطة/الحجة فإن الاستقلال في مسار علومنا الاجتماعية والإنسانية الحديثة كان مرهونا بضرورات النقل والترجمة في مرحلة النشأة

والتأسيس، وضرورات الانفتاح والاقتباس والتفاعل مع مدارس العلم الاجتماعي المتطورة في المجتمعات الأخرى.

وكان من المفترض أن تفقد تلك الحجة قوتها بعد عقد أو عقدين من الزمان. وهي مدة لا بأس بها كي تبلغ عملية الترجمة والنقل والتفاعل أهدافها. ولكن الذي حدث هو أن تلك الحجة ازدادت قوة على قوتها بمرور الوقت. ولم يتوقف اللجوء إليها في أي وقت. ولا تزال سلاحاً يشهر في وجه كل من يدعو إلى الانعتاق من ربقة التقليد والاستلاب شبه التام لمنظومة العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية **بمناهجها وأدواتها وموضوعاتها، وحتى ببرامجها وأولوياتها.**

ولا يزال هذا الأمر يحدث بالرغم من الإقرار النظري الذي لا يختلف عليه أحد بأن ظروف مجتمعاتنا ومشكلاتها، ومن ثم أولوياتها، تختلف اختلافاً كبيراً عن مثيلاتها في خبرة المجتمعات الغربية التي أنتجت لها علوماً اجتماعية فاعلة، ووظيفية، وإيجابية، وذات دور لا يمكن إنكاره في الأخذ بيدها على طريق التقدم والتنمية والنهضة الشاملة، وتحريرها من أسر الجمود والتخلف والاستبداد الذي عانت منه قروناً طويلة. واليوم ؛ لا يمكن تخيل حالة التقدم الغربي دون علومه الاجتماعية . إلى جانب علومه الأخرى طبعاً.

يمكننا تسليط الضوء على عدد من أهم معضلات النشأة الحديثة للعلوم الاجتماعية والإنسانية في بلادنا وجامعاتنا قبل قرن من الزمان. وبتأمل كل معضلة منها تأملاً نقدياً سيتضح لنا عمق أزمة تلك العلوم في عالمنا الإسلامي بعامة.

كان **أول هذه المعضلات:** وفود العلوم الاجتماعية الحديثة على يد نخبة من الأكاديميين الذي تلقوا تعليمهم في معاهد وجامعات أوربية. وكان معنى هذا الوفود هو أن العلوم الاجتماعية التي باشرتها المعاهد والجامعات العربية والإسلامية الحديثة لم تنشأ من داخل مجتمعاتها، ولم تمتلك منذ البداية الأولى لها أدوات منهجية خاصة بها، ولا معايير قيمية مستمدة من مرجعيتها الحضارية؛ وإنما

اعتمدت على آليات النقل والترجمة والتقليد، أكثر من اعتمادها على آليات الاجتهاد والابتكار والتجديد.

وكانت **المعضلة الثانية** هي أن الناقلين الأوائل لتلك العلوم الاجتماعية لم تكن لديهم دراية بأصول "العلوم الشرعية" ومنهجيات البحث فيها، أما العلماء "الشرعيون" في ذلك الوقت فلم تكن لديهم عناية بتجديد مناهج وأدوات البحث في علومهم الموروثة والقيم الحاكمة لها، ومن ثم لم تظهر أية جهود ذات قيمة تستهدف إحياء أو تطوير المناهج الشرعية في التعامل مع القضايا والموضوعات التي بدأ حَمَلةُ العلوم الاجتماعية الحديثة يهتمون بها.

ومن هنا **ظهرت معضلة ثالثة** هي: انفصال العلوم الوافدة عن العلوم الموروثة بمناهجها وقيمها وموضوعاتها وقضاياها التي تهتم بها، وانفصالها بالتالي عن النتائج التي تتوصل إليها. وأضحت لدينا علوم اجتماعية حديثة ولكنها غير وظيفية من المنظور الاجتماعي، كما أضحت لدينا علوم شرعية أصيلة ولكنها غير فاعلة في التطور الاجتماعي العام. وإضافة إلى ذلك كانت مدرسة العلوم الاجتماعية الحديثة أكثر قدرة من مدرسة العلوم الشرعية على ملء الفراغ الذي أوجده جمود العلوم الشرعية وعجز القائمين عليها عن استيعاب القضايا المستحدثة وإخضاعها للمنهجيات الشرعية، ووجدت مدرسة العلوم الاجتماعية والإنسانية الوافدة داعماً قوياً لها في الدولة ومؤسساتها التعليمية الحديثة من جهة، وفي الدوائر الأكاديمية الغربية/الاستشراقية من جهة أخرى.

وبعد مرور ما يقرب من قرن على نشأة تلك العلوم على هذا النحو الذي وصفناه، ثبتَ أنَّها لم تسهم في تقدم أو نهضة مجتمعاتنا، وأن حصيلة ما أنتجه أساتذة العلوم الاجتماعية . بمختلف فروعها . لم يَعْدُ كونه مجرد نظريات واهية الصلة بمشكلات المجتمع الذي ينتمون إليه، واتضح أنهم كانوا في أغلبهم وسطاء مترجمون، ولم يكونوا علماء حقيقيين، وإنما "أساتذة" متخصصين في العلم، في أحسن الحالات ، لا في جميعها!. ولم يظهر لواحد منهم نظرية اجتماعية أو نفسية أو سياسية أو اقتصادية تنسب إليه هو بالأصالة عن نفسه، أو تعزى إلى اجتهاده

الـذاتي، اللهـم إلا القليـل النـادر الـذي يمكـن إحصـاؤه وحصـره فـي أعـداد قليلـة . و"النادر لا حكم له" كما يقول الأصوليون.

ولسنا هنا بصدد تحليل الأسباب النظرية التي أدت إلى الفصل بين منهجيات العلوم الاجتماعية والإنسانية ومبادئها، ومنهجيات العلوم الشرعية وقيمها، حتى بات من الشائع السائد أن لا سبيل إلى الجمع بينهما، وأن أي جهد يبذل في سبيل البحث عن روابط الوصل بينهما لا جدوى منه. والذي نراه هو أن منهجيات العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة ليست غريبة بإطلاق عن طريقة التفكير ومناهج البحث التي ابتكرها العلماء المسلمون السابقون، بل منها ما هو امتداد مباشر لها في بعض الجوانب.

ولنأخذ مثالاً على ذلك من الإمام الغزالي(ت٥٠٥هـ)،الذي ذهب إلى أن العلم إما أن يكون علم تصور، أو علم تصديق. ويتعلق علم التصور بذوات الأشياء؛ كالعلم بالنبات، والحيوان، والجمادات. أما علم التصديق فيتعلق بنسبة هذه الذوات إلى بعضها بعضاً؛ إما بالسلب أو بالإيجاب. وهذا يسمى تصديقاً لأنه يتطرق إليه التصديق والتكذيب. وكل بحث نظري . حسب رأي الغزالي . يتجه إلى تصور أو تصديق. والبحث الموصل إلى تصور يسمى قولاً شارحاً، ومنه حد ورسم. والبحث الموصل إلى تصديق يسمى حجة، ومنه قياس ومنه استقراء(١).

وهـذا الـذي تحـدث عنـه الغزالـي هـو عـين المنهجيـة الحديثـة فـي العلـوم الاجتماعية. وإذا تأملنا أكثر في أصول المنهجية لدى "الشرعيين"، سيتضحُ لنا أن علومهم الشرعية كانت في الوقت نفسه اجتماعية، وأن العلوم الاجتماعية ليست صنفاً آخر مختلفاً عن العلوم الشرعية من حيث ارتباطها جميعها بمنظومة قيمية واحدة، نجد تفاصيلها المصادر التراثية الخاصة بأصول البحث والمناظرة. والوضع الطبيعي هو أن تكون العلوم الشرعية اجتماعية، والعلوم الاجتماعية شرعية وفقاً لأصول منهجية وأدوات تحليلية ذات مرجعية معرفية واحدة.

---

(١) أبو حامد الغزالي،

وفي ضوء هذا التصور، تكون "المنهجية" البحثية ذات أصول واحدة، وتكون القيم المستمدة من المرجعية الدينية الإسلامية هي القاسم المشترك بين مختلف فروع العلم والمعرفة؛ وإنما تختلف الأسئلة من فرع لآخر، وبل يجب أن تكون مختلفة في مساريها النظري والعملي، بين مجال البحث الشرعي . وبالأحرى الأصولي . ومجال البحث الاجتماعي كأحد تطبيقات المنهجية الشرعية. ولكن اجتهادا من هذا المنوال لم يظهر، وظلت انشغالات الجماعة الأكاديمية المتخصصة في العلم الاجتماعية والإنسانية بعيدة كل البعد عن هذا التوجه.

القسم الثالث: أفكار في التنظير لعلومنا الاجتماعية

أتصور أن نقطة البداية هي أن نعترف أولاً بأن أسَّ أزمة العلوم الاجتماعية والإنسانية في عالمنا العربي كامن في الانفصال الحاد بين ما يسمى "العلوم الشرعية"، و"العلوم الاجتماعية والإنسانية". ومن الملفت أن عمر هذا الانفصال من عمر نشأة تلك "العلوم" في بلادنا. وعليه فإن أول واجب معرفي هو أن نقوم بنقد "العلاقة المنفصلة" منذ أكثر من مائة سنة بين هذين النوعين من العلوم في بلادنا على مستوى النظريات والمنهجيات والأهداف، وأيضاً على مستوى المؤسسات والسياسات التعليمية التي كرست هذا الانفصال وحرسته طول تلك المدة ولا تزال تكرسه وتحرسه. وكان من أهم نتائج ذلك الانفصال: أن عديداً من النظريات ذات الأبعاد الاجتماعية المتجذرة في الوعي الإسلامي غابت عن دروس ومنهجيات ومسائل علم الاجتماع بصيغته التي وفدت إلى جامعات أمتنا منذ نشأتها الحديثة.

ولنأخذ على ما نقول مثالاً شارحاً من نظرية "المقاصد العامة للشريعة". ونود بهذا المثال أن نوضح الفرق بين نوعي "العلوم الشرعية"، و"العلوم الاجتماعية والإنسانية" والآثار السلبية التي نجمت عن انفصالهما كما بيَّنَا.

في الواقع الراهن لا يطرح المتخصص في العلوم الاجتماعية أي سؤال من أسئلته انطلاقاً من مرجعية "نظرية المقاصد". بينما لا يطرح المتخصص في "العلوم الشرعية" أي سؤال من أسئلته انطلاقاً من تحديات الواقع الاجتماعي وإشكالياته. ويكاد كل من الطرفين لا يعرف شيئاً عن أسئلة الآخر ولا عن منهجيته في التوصل إلى أجوبة لها.

ونحن نفترض أن السؤال من منظور البحث الأصولي الشرعي (طبقاً لتقسيم العلوم الذي يفصل العلوم الشرعية عن العلوم الأخرى)، يمكن أن يكون عن مقاصد الشريعة على النحو التالي: كيف نستدل على مقاصد الشريعة استدلالاً منهجياً منضبطاً بقواعد الاستدلال الشرعي المعروفة في أصول الفقه مثلاً؟.

أما من منظور البحث الاجتماعي(الذي يفصل العلوم الاجتماعية وغيرها، عن العلوم الشرعية)، فإن السؤال عن مقاصد الشريعة قد يكون مثلاً: ما الذي يحدث عندما يبدأ مقصد شرعي ما في الانتقال من الحيز النظري المجرد إلى حيز الواقع العملي المتحرك؟ ما الذي يحدث عندما تغادر الفكرة، أو المبدأ، أو المقصد أوراق الكتب وتشتبك مع وقائع الحياة اليومية؟(١).

وبخلاف ذينك التصورين فإن السؤال من منظور البحث الاجتماعي الذي ينطلق من نظرية المقاصد الشرعية ويلتزم منهجيتها(يجمع ولا يفصل بينهما)، يمكن أن يكون مثلاً: كيف يتحول تشريع المقصد، إلى مشروع مقصود منه تحقيق مصلحة أو منفعة؟ ما قوانين وإجراءات الانتقال من مستوى الوعي والإيمان والتصديق النظري، بمقصد ما من مقاصد الشريعة ، إلى مستوى الواقع والتطبيق العملي في مجتمع محدد زماناً ومكاناً؟.

أضرب لك مثالاً آخر هو: "الحكم الشرعي" . نجد من منظور البحث الأصولي الشرعي، أن السؤال عن "الحكم الشرعي" ـ الذي هو خطاب الله للمكلفين اقتضاءً، أو تخييراً، أو وضعاً كما يقول الأصوليون ـ يهدف أساساً إلى معرفة مستويات هذا الحكم، أو التمييز بين أقسامه وأنواعه من فرائض، وسنن، أو واجبات، ومندوبات، ومحرمات، ومكروهات، ومباحات.

أما من منظور البحث الاجتماعي الذي ينطلق من نظرية المقاصد الشرعية ويلتزم منهجيتها وقيمها الأساسية فهو: ما علاقة أقسام الحكم الشرعي ببعضها، وما الذي تنتجه من آثار في الواقع الاجتماعي المدني بأبعاده المختلفة؟ وبعبارة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول علاقة المقاصد بالعلوم الاجتماعية، راجع بصفة خاصة فصول الكتاب التأسيسي لمركز دراسات المقاصد العامة للشريعة بمؤسسة الفرقان: محمد سليم العوا (محرر): مقاصد الشريعة الإسلامية: دراسات في قضايا المنهج ومجالات التطبيق (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي . ٢٠٠٦ م).

أخرى: كيف تتجلى أقسام الحكم الشرعي في الممارسات الاجتماعية، وكيف تؤثر في الاختيارات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية في مجتمعاتنا المعاصرة؟.

بحسب المنظور الذي يفصل العلوم الشرعية عن العلوم الاجتماعية والإنسانية، نجد أنَّه من اليسير الحصول على عديد من المؤلفات والبحوث التي تتناول التكاليف الشرعية وأدلتها التفصيلية، وكيفية استمدادها وابتنائها منهجياً، وكيف أنها تشكل ـ بكل مكوناتها ـ منظومة يفضي بعضها إلى بعض، وأنها تعبر عن نظام متناسق تحت مظلة المقاصد العامة للشريعة. ولكن من منظور الجمع بين نوعي العلوم ، سنجد أنه من العسير العثور على بعض المؤلفات والبحوث التي تبحث مثلاً في علاقة المندوب بالواجب كما تتجلي في الممارسة الاجتماعية في فترة زمنية معينة في مجتمع معين، أو تبحث مثلاً في أنماط هذه العلاقة والخبرات المتراكمة عنها عبر فترات زمنية مختلفة.

إن الثراء النظري الخاص بالمنهجية الأصولية التي ابتكرها الفقهاء ـ على اختلاف تخصصاتهم ـ لم نستفد منه كمرجعية معرفية لبناء وتطوير منهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، تكون قادرة على الإجابة عن تساؤلات لا تزال غير مطروقة حول الدور الذي أسهمت به الممارسات الاجتماعية للتكاليف الشرعية ـ وليس التكاليف الشرعية المجردة وحدها ـ في إحداث درجات من التطور الاجتماعي والاقتصادي والتقني والحضاري بشكل عام. **لماذا ـ مثلاً ـ ارتبطت معظم الفروض الكفائية بممارسات اجتماعية ذات طابع مؤسسي، بينما لم تأخذ معظم الفروض العينية هذا النمط المؤسسي؟ وما علاقة المسئولية الجماعية التي ولدتها الفروض الكفائية بالمسئولية الفردية للفروض العينية؟**[(١)].

مثل هذه التساؤلات توفر ميداناً فسيحاً لتطوير العلوم الاجتماعية من منظور منهجي نابع من المرجعية المعرفية الإسلامية وقيمها المعرفية والمنهجية. ونأمل

---

(١) لمعرفة الفرق بين الفروض العينية والفروض الكفائية انظر مثلاً: محمد عبيد الله الأسعدي، الموجز في أصول الفقه مع المعجم الأصولي، قدم له العلامة أبو الحسن الندوي (الرباط/القاهرة: الدار المغربية، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م) ص٥٨.

أن تتجه البحوث والدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية وجهة البنى المؤسسية والممارسات الجماعية والفردية من منظور مقاصد الشريعة، وهي قيد التطبيق، لا أن تقتصر الدراسات كما حادث حالياً على النظر في المقاصد بشكل نظري مجرد.

يمكننا القول . ونؤكد بشدة ـ قبل أن نستطرد في مزيد من البيان ـ على أن المسألة تحتاج إلى جهد جهيد ولا يكفي ما ذكرناه أعلاه بأي حال سوى لتوضيح الفكرة التي نقصدها، والغاية التي نرمي إليها . إن نظرية المقاصد العامة للشريعة هي فقط واحدة من النظريات المنهجية الغائبة عن ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات العربية والإسلامية، وأن هذا الغياب هو سبب من أسباب أزمة هذه العلوم في بلادنا وفي جامعاتنا . ونظرية المقاصد هي من النظريات العملاقة التي لا تزال مجتمعاتنا العربية والإسلامية محرومة من ثمراتها؛ والسبب الرئيسي هو أنها لا تزال رهينة محبسين: محبس التاريخ الذي قضى عليها بالإهمال إلى حد يلامس الانقطاع والضمور، والاكتفاء بالبقاء في بطون الكتب القديمة، ومحبس بعض الاتجاهات الفقهية التي قضت عليها بالجمود، وبحرمانها من التجديد، وبعزلها عن قضايا الواقع المتغير، ومشكلاته المتداخلة، وتحدياته المعقدة.

أقول هذا رغم معرفتي بأن دروس الفقه والأصول والمقاصد في عديد من الكليات والأقسام المتخصصة في الجامعات الإسلامية باتت مكدسة . في السنوات الأخيرة . بكم كبير من البحوث والدراسات في باب المقاصد؛ ولكن الذي يغلب على هذه الزحمة الحاصلة في بحوث ودراسات "المقاصد العامة للشريعة" هو التكرار والاجترار، وإعادة إنتاج ما أسهم به الرواد الأوائل من أمثال الجويني والغزالي والشاطبي، والشيخ الطاهر ابن عاشور وغيرهم. يجري تكرار ما قدموه، وإعادة إنتاجه دون محاولة الخروج من بعض الرؤى القديمة التي تيبَّست على بعض الأغصان التي جفت على شجرة التاريخ الممتد لأكثر من ألف وأربعمائة عام، ودون محاولة الكشف عن صلة هذه النظرية العملاقة "مقاصد الشريعة" بالعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، ولا محاولة البحث في كيفية تفعيل القيم

المنهجية لهذه النظرية من أجل تطوير تلك العلوم وجعلها مؤثرة في مسار التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مجتمعاتنا.

إن دروس "نظرية المقاصد العامة للشريعة" يجري بحثها نظرياً فقط، وهذا يجعلها أقرب إلى قطعة "محفوظات" يجري استظهارها عن ظهر قلب دون الوعي بأبعادها العملية، ودون البحث في كيفيات نقلها من حيز التأصيل الفقهي إلى حيز التطبيق العملي.

ونادرة هي البحوث والدراسات التي من شأنها إحداث نقلة نوعية في "نظرية المقاصد العامة للشريعة"، وتكون كفيلة بتحريرها من أوزار الزمن، وأعباء التاريخ، وأسر بعض الاتجاهات الفقهية؛ لتكون مرجعية منهجية لصوغ نماذج فاعلة في "صنع القرار"، ووضع "السياسات العامة" ، وحفز "المشاركة وكسر حالة اللامبالاة"، وإماطة اللثام الذي نسجته عوامل الانحطاط والتردي حول "المشترك الإنساني" الذي هو النواة الصلبة للرؤية الإسلامية للاجتماع السياسي البشري وعلومه ومعارفه المختلفة والمتجددة، وليس فقط للاجتماع السياسي الإسلامي(١).

لابد من رصد وبحث القضايا التفصيلية المتعلقة بالصلة المنقطعة ـ عملياً ونظرياً في الواقع المعاصر ـ بين منظومات القيم في العلوم الشرعية ونظائرها في العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة في بلادنا. ونلفت النظر إلى أننا لا زلنا في بدايات البحث في هذا الباب، وأن تطوير الأفكار والآراء التي سندلي بها هو عملية مستمرة، وتحتاج إلى تضافر عديد من الجهود، بقدر ما تحتاج إلى مختلف وجهات النظر، وإلى الرؤى النقدية الجادة.

لا أجادل أبداً في أن نظرية "المقاصد العامة للشريعة"، ذات وجود قديم في التراث المعرفي والمنهجي الإسلامي. هي عميقة الجذور وكثيفة الفروع. ولها بنية معرفية شديدة التماسك، ولا سبيل إلى زحزحتها، ناهيك عن إلغائها.

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل كتابنا: تجديد الفصول في فقه مقاصد الشريعة الإسلامية(القاهرة: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م) الفصول من: السادس إلى الثامن (ص ٢٩٥. ٤٢٢).

ولكن رغم عراقة هذه النظرية وقدمها، ورغم رسوخ بنيتها المعرفية؛ فإنها ـ كما أشرتُ ـ تكاد تكون غائبة عن الواقع المعاصر لمجتمعاتنا عامة، وعن منهجيات البحث ومنظومات القيم المعرفية. هي غائبة عن الخطاب الفكري المستند إلى المرجعية الإسلامية، وغائبة بكل تأكيد عن الأداء المؤسسي وطرق تقييم هذا الأداء، وهي غائبة بكل تأكيد كذلك عن مناهج النظر وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية القائمة حالياً في جامعاتنا ومراكز البحوث المنتشرة في أغلب بلادنا العربية والإسلامية.

إن الموضوع الرئيسي لعلم "مقاصد الشريعة" هو: البحث عن مقاصد الإسلام من التشريع الذي جاء به للناس؛ بما في ذلك قوانين المعاملات، والآداب التي يرى أنها جديرة بأن تُخص باسم الشريعة، والتي هي مظهر ما راعاه الإسلام من تعاريف المصالح والمفاسد، والموازنة بينها، وترجيح أحدها على الآخر؛ وكل ذلك يندرج ضمن مظاهر عظمة الشريعة الإسلامية بين بقية الشرائع والقوانين والسياسات الاجتماعية الهادفة لحفظ نظام العالم، وإصلاح أحوال البشر، وتحقيق مصالحهم في المعاش والمعاد(١).

ولسائل أن يسأل: إلام يشير مفهوم "المقاصد العامة للشريعة" بشكل مجمل؟ والإجابة هي: أن مقاصد الشريعة دالة على "الحكمة"، أو "المغزى"، أو "مراد الشرع" الحنيف، أو "أسراره، وغاياته" الكبرى، أو كل هذه المعاني التي تحملها تلك الألفاظ، على ما بينها من دلالات مشتركة بقدر يزيد وينقص بحسب حالات المقارنة بينها.

---

(١) انظر: محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تقديم حاتم بو سمة (القاهرة/بيروت: دار الكتاب المصري اللبناني ـ مكتبة الإسكندرية، ٢٠١١م ـ مشروع "في الفكر النهضوي الإسلامي": اللجنة العلمية للمشروع: محمد عمارة وإبراهيم البيومي وكمال إمام)، ص١٠، وص١١.

ولن نستطرد هنا في بيان اختلاف العلماء في تعريف المقصود بـ " المقاصد العامة للشريعة"، فهذا تفصيل يُطلب من مصادره التي كتبها العلماء الثقات. ولكن الذي يهمنا هنا هو التأكيد على ارتباط نظرية المقاصد بعلوم العمران . حسب التعبير القديم الذي سكَّه ابن خلدون . وبالعلوم الاجتماعية والإنسانية بمعناها الحديث، وبما لها من وظائف رئيسية في توجيه التطور الاجتماعي العام.

منذ البدايات الأولى لتأسيس نظرية المقاصد العامة للشريعة، أدرك رواد هذه النظرية أنها لا تطلب لذاتها، أو في ذاتها، وإنما من أجل أن تكون دليلاً تهتدي به الممارسات الاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحقيق "المصلحة"، وتنضبط وفق مبادئها الاجتهادات المعرفية والعلمية. وقد اعتبر جميع أولئك الرواد أن "المصحة" هي غاية المقاصد، ونواتها الصلبة.

أبو بكر القفال الشاشي، وهو من أوائل من كتبوا في مقاصد الشريعة، يقول في مقدمة كتابه "محاسن الشريعة": " غرض الكتاب... الدلالة على محاسن الشريعة، ودخولها في السياسة الفاضلة السمحة، ولصوقها بالعقول السليمة"، ويقول أيضاً: "المقصد هو تقريب الشرائع في العقول في الأصل، وجواز وقوع السياسة منها لما بينا أنها وقعت من حكيم عليم بالعواقب (...) إن كنتم تثبتون للأشياء صانعاً حكيماً قادراً، فهو لا يكون إلا مريداً للخير لعباده، مجزياً لهم على السياسة الفاضلة العائدة باستصلاحهم".

وذهب إمام الحرمين الجويني إلى أن المقاصد دائرة بين: طلب ما لم يحصل، وحفظ ما حصل من المصالح المعتبرة. وتحدث الغزالي عن تصنيف المقاصد فجعلها قسمين: نفعية، ودفعية؛ فمنها ما يجلب منفعة ، ومنها ما يدفع مفسدة.

أما الشاطبي . الذي يرجع إليه الفضل الأكبر في صوغ نظرية المقاصد وتشييد بنيانها النظري . فيقرر أن "الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح

باتفاق"[١]. وأوجز ابن القيم القول في ابتناء الشريعة على المصلحة فقال:" الشريعة مبناها وأساسها على الحِكمِ ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة؛ وإن أدخلت فيها بالتأويل"[٢].

إذا نظرنا إلى ميدان الدراسات الإسلامية في معاهدنا وجامعاتنا المعاصرة نجد أن حضور "المقاصد العامة للشريعة" بالمضمون الذي تشير إليه تلك التعريفات المبكرة لدى الرواد المؤسسين لهذه النظرية ضعيف وباهت وتقليدي؛ وهو حضور يسعى في كثير من الحالات فقط إلى إعادة إنتاج ما سبق أن قدمه السلف من العلماء.

أما **في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة**، فنجد أن غياب نظرية المقاصد شبه تام، ولا يسأل عن هذه النظرية إلا القليل النادر من الأساتذة، وإلا الأقل الأندر من الطلاب. وأسباب هذا الغياب كثيرة؛ بعضها يرجع إلى ظروف نشأة العلوم الاجتماعية الحديثة في بلادنا، وبعضها يرجع إلى الانفصال الذي وقع بينها وبين العلوم الإسلامية الموروثة على نحو ما أسلفنا.

وتقودنا الملاحظة السابقة إلى تساؤل جوهري هو: هل يمكن البحث في العلوم الاجتماعية من منظور المقاصد العامة للشريعة؟ أمن الممكن أن تكون نظرية المقاصد أداة منهجية توجه البحث في موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة بفروعها المختلفة، ومشكلاتها المتجددة؟. ومرة أخرى: هل سيختلف البحث في العلوم الاجتماعية من منظور مقاصد الشريعة أم لا؟ وهل سيختلف النظر في مقاصد الشريعة من زاوية العلوم الاجتماعية وما تثيره من أسئلة أم لا؟، وهل . وهذا

---

(١) أحمد الريسوني، "البحث في مقاصد الشريعة، نشأته، وتطوره، ومستقبله" في: محمد سليم العوا (محرر) مقاصد الشريعة.، مرجع سابق، ص١٨٨.١٩٠.

(٢) ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج٣/ص٣.

هو الأكثر أهمية . سيختلف الأداء الوظيفي لتلك العلوم في الواقع الاجتماعي على نحو يخلصها من صفة "اللاوظيفية"؛ هذه الصفة التي تجعل عدم تلك العلوم مثل وجودها؛ إن لم يكن أفضل من وجودها؟!.

قد تبدو محاولة الإجابة على تساؤلات من هذا النوع قفزاً في المجهول، وقد يبدو الخيال في هذه المحاولة أكثر مما يتراءى فيها شيء من الواقع، ولكن لا بأس من المحاولة، ولا خطر من الاجتهاد. فتساؤلات من هذا النمط من شأنها أن تقودنا محاولة الإجابة عليها إلى ميدان الصناعة الثقيلة للعلم، وأقصد هنا العلم النافع للناس في معاشهم ومعادهم.

ونحن نلاحظ أن العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة معنية بمنافع المعاش دون منافع المعاد؛ بل لا تدرك . في أغلب الأحيان . معنىً لمنافع المعاد أصلاً، ولا توجه إليها جهداً إيجابياً يذكر. وفي الجهة الأخرى نجد أن أغلب ما يقدم تحت عناوين "العلوم الشرعية" ـ حالياً ومنذ فترة ليست قصيرة ـ يتناول في أغلب الأحوال منافع المعاد دون منافع المعاش، بعد أن كانت هذه العلوم معنية بهما معاً على نحو متزن ومتوازن في الأزمنة السابقة. **وكان الجمع بين شئون الحياة الدنيوية وأمور الحياة الأخروية على هذا النحو المتوازن سراً من أسرار القوة المدنية والعمرانية، وقانوناً من قوانين الازدهار الحضاري الإسلامي. وكان الفصل بينهما أيضاً سراً من أسرار التدهور والضعف.**

مقاصد الشريعة من منظور العلوم الاجتماعية والإنسانية:

هل تتحقق مقاصد الشريعة بمجرد العلم بها؟ هل يجنِي المجتمع ثمرتها إن هي أصبحت جزءاً من الوعي العام لمعظم أبنائه، أو إذا تشكَّلت في ضوئها أغلب جوانب الثقافة السائدة؟. هل تتحقق مقاصد الشريعة في فضاء التأمل النظري الذي يتيح مجالاً واسعاً للحديث عن البنيان الأصولي المتماسك لمكوناتها؟.

إن الإجابة على مثل تلك التساؤلات هي النفي القاطع، وبدون تردد؛ إذ لا يكفي العلم النظري لإدراك الفائدة العملية، ما لم يقترن بالعمل والاجتهاد في تحويل الفكرة أو التشريع إلى برنامج أو مشروع. ومن أسف أن نظرية المقاصد العامة

للشريعة قد آلت في وضعها الراهن إلى أن أصبحت تصوراً نظرياً مفارقاً لملابسات الواقع من المنظور الاجتماعي والإنساني ، وفي ضوء الاجتهادات والجهود التي تبذل من أجل وصلها بالواقع، وقياس أحواله بمعاييرها قليلة وغير منتظمة.

لا توجد . مثلاً . دراسات في علم الإدارة لتقييم أداء المؤسسات الأهلية أو الحكومية والرقابة عليها بمعايير المقاصد العامة للشريعة. وأين هي النظريات التي طورها أستاذة الإدارة، أو العلوم السياسية في ميدان "صنع القرار واتخاذه" انطلاقاً من قاعدة "مقاصد الشريعة" وأصولها التي تتناول: الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وتميز في كل منها بين ما هو أصلي وما هو مكمل، وما هو عام وخاص، وشامل وجزئي، وتوازن بين المصالح والمفاسد. ولماذا تغيب مثل هذه المنهجيات وما تحمله من قيم ومبادئ عن علومنا الاجتماعية بمختلف فروعها؟. لابد أن نرجع مجدداً إلى ما بدأنا به بشأن معضلات نشأة العلوم الاجتماعية في بلادنا العربية والإسلامية، وانفصالها قبل أكثر من قرن من الزمان عن العلوم الشرعية الموروثة.

ما نراه هو أن المقاصد العامة للشريعة لا تتحقق بمجرد وجودها في بطون الكتب والمؤلفات القديمة، ولا حتى عندما تصبح جزءاً من الوعي الثقافي السائد في المجتمع، وإنما تتحقق . إضافة إلى كل ذلك . عبر تشريعات ومشروعات ومؤسسات وبرامج تنفيذية تشق طريقها وسط الواقع الاجتماعي المعاصر بكل تعقيداته ومعطياته.

السؤال الرئيسي الذي يربط نظرية المقاصد بالعلوم الاجتماعية والإنسانية هو: كيف تتحقق هذه المقاصد في الواقع؟. وتقودنا الإجابة على مثل هذا السؤال إلى إعادة طرح **العلاقة بين الدين والمجتمع** من منظور مختلف عما ألفته مدارس علم

الاجتماع الغربي، وخصوصاً عند كل من أوجست كونت وإميل دوركايم[١]. ومن المهم أن نجيب أولاً على سؤال: أين تتحقق مقاصد الشريعة الإسلامية؟.

ولدينا على هذا السؤال الأخير ثلاث إجابات محتملة ، وهي:

الأولى: أن مقاصد الشريعة تتحقق في مجتمع ديني، تحكمه سلطة دينية قادرة على تحقيق تلك المقاصد بوسائل مختلفة.

الثانية: أنها تتحقق في مجتمع بدائي، أو بدوي، تنقله نقلة نوعية إلى الأمام ثم لا تكون ثمة حاجة إليها بعد ذلك؛ إذ يتجاوزها الزمن وتصبح عديمة الجدوى.

الثالثة: أنها تتحقق في مجتمع مدني نموذجه الأول . وليس الأخير. هو مجتمع المدينة الذي تشكل بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى يثرب، وبادر بتغيير اسمها إلى المدينة على نحو ما سجلته كتب السيرة ومدونات التاريخ الإسلامي.

تلك هي الاحتمالات النظرية الثلاثة التي تقدم إجابات مختلفة على السؤال الذي نناقش فيه طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي الأنسب لتحقيق مقاصد الشريعة.

أما الإجابة الأولى: فلا تقدم تكويناً اجتماعياً وسياسياً مناسباً لتحقيق مقاصد الشريعة؛ ذلك لأن من بديهيات شريعة الإسلام وأولياتها نقض السلطة الكهنوتية وتقويض أركانها وتجفيف منابعها، ومن ثم فإن المجتمع الذي تحكمه سلطة كهنوتية لا يصلح لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، بل إنه سيكون مقيداً لها، مانعاً لتحققها . ومقصودنا بالسلطة الكهنوتية هنا هو: تلك السلطة التي تدعي أن لها حقاً صغر أم كبر في التدخل في ضمير الفرد أو الرقابة عليه أو معاقبته أو الحكم عليه بالكفر أو الإيمان بدعوى أن صاحب هذه السلطة . فرداً كان أو

---

(١) نظرت أغلبية مدارس علم الاجتماع الغربي إلى الدين باعتباره من عمل المجتمع، وأنه ظهر في مرحلة من مراحل تطور المجتمعات جاءت بعد مرحلة الخرافات والأساطير وقبل مرحلة العلم وحكم العقل. وأوجست كونت ودوركايم من رواد تلك المدارس الوضعية في العلوم الاجتماعية بعامة.

مجموعة أو طائفة أو حزباً أو فئة . ينطق باسم الله، أو مبعوثاً من لدنه(ما خلا الأنبياء والمرسلين)، أو واسطة بينه وبين الناس، أو مفوضاً من الله تعالى. بهذا المعنى جاء الإسلام ليحارب مثل هذه النمط من السلطات ويخلص البشرية من شروره. ويفتح المجال لتكوين مجتمع حر، يهيئ للأفراد والجماعات الازدهار والنمو في وعيهم وعقولهم، وأنفسهم، وأموالهم، ونسلهم، ويهيئ لهم أيضاً إمكانية التفتح الروحي والعقيدي بمحض اختياراتهم.

وأما الإجابة الثانية فلا تقدم أيضاً تكويناً اجتماعياً أو سياسياً ملائماً لتحقيق مقاصد الشريعة؛ فالمجتمع البدائي، أو البدوي، من حيث تركيبته الاجتماعية المحدودة، ومن حيث حاجاته الاقتصادية البسيطة، ومن حيث مستواه الفكري والثقافي، هو أسير العادات والتقاليد والجهل، ولا يتسع لتلك المقاصد أصلاً، وهي تتجاوزه بمراحل. وقد جاء الإسلام بتحرير العقل من كل قيد، وخاصة قيود التقليد، والخرافة، والأمية. ودعا لإطلاق حرية التفكير وإعمال العقل باعتباره النعمة الكبرى التي أنعم الله بها على بني الإنسان، وجعل التفكير فريضة إسلامية، ونظر إلى المقصر فيها كالمقصر في الصلاة والزكاة وسائر فرائض الإسلام. وكان خضوع مثل تلك المجتمعات البدائية أو البدوية للشريعة واقتداؤها بمقاصدها عاملاً جوهرياً في تقدمها ونقلها إلى حالة أكثر تطوراً ضمن "مجتمع مدني" حضاري.

الإجابة الثالثة، إذن، هي وحدها التي تقدم التكوين الاجتماعي والسياسي الأنسب؛ ذلك لأن مقاصد الشريعة الإسلامية لا تتحقق إلا في مجتمع مدني، وهذه هي الأسباب:

(أ) أن جملة المقاصد الشرعية . كما عرفها مؤسسو نظرية المقاصد على تعاقب الأزمان[١] . لا يمكن تصورها متحققةً خارج نطاق مجموعات من البشر بينهم شبكة كثيفة من العلاقات، والمصالح، والاختلافات في العقائد والمذاهب

(١) راجع في التطور التاريخي لاجتهادات العلماء في المقاصد: أحمد الريسوني، البحث في مقاصد الشريعة.، مرجع سابق.

والثقافات؛ فإن لم تكن هذه الشبكة موجودة، فستوجدُها السيرورة الاجتماعية للمقاصد وهي تنتقل من حيز التجريد النظري، إلى مستوى التطبيق والممارسة العملية. وهو عين ما حدث في التاريخ الإسلامي؛ بدءاً بعهد النبي صلى الله عليه وسلم، وبخاصة مع نشأةِ مجتمع المدينة المنورة، وكتابة وثيقة المدينة، التي هي أول وثيقة دستورية مكتوبة عرفها التاريخ، وفيها جرى تشريع كيفية تحقيق مقاصد الشريعة في إطار اجتماعي محدد زماناً ومكاناً، وجرى الاقتداء به بعد ذلك في تأسيس المدن والأمصار التي أنشأها المسلمون في مناطق العالم القديم الذي وصلوا إليه.

(ب) أن مقاصد الشريعة هي التي وفرت الشرط الضروري واللازم لوجود المجتمع المدنِي ذاته، وتمثل هذا الشرط في وجود "مجال عام" محدد المعالم ويمكن تمييزه عن المجال الخاص، ولكنه غير منبت الصلة به. وبدون وجود مجال عام فلا وجود لمجتمع مدني أصلاً. ونظرية المقاصد هي التي أوجدت الرابطة بين العام والخاص. فهي التي أوضحت، مثلاً، أن من قتل نفساً واحدة، فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحيا نفساً واحدة فكأنما أحيا الناس جميعاً، ومن هنا كان "حفظ النفس"، أحد الضروريات الخمس ضمن المقاصد العامة[١].

(ج) في المجتمع المدني الإسلامي، وبدءاً بالنموذج الذي أسسه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، يمكن الجمع بين مصلحتي الدنيا والآخرة، أو المعاش والمعاد. أما في المجتمع الديني/الكهنوتي بالمعنى السابق شرحه، فلا مجال لرعاية مصالح الحياة الدنيا؛ إذ يتجه الجهد كله إلى الحياة ما بعد الموت لا قبله، والسيطرة على أرواح الناس وعقولهم. وفي المجتمع البدائي لا يكاد الوعي ينصرف إلى أكثر من تدبير شئون العيش، مع بعض التصورات البدائية عن قوى خارقة،

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، مقصد حفظ النفس في فقه المياه: تمرين في تجديد الدرس المقاصدي(لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي . ٢٠١٥م).، ص٢٠ .٢٨.

أو آلهة موهومة يجد الإنسان البدائي نفسه مضطراً للإيمان بها لا لشيء إلا لتأمين حياته الدنيوية حسب اعتقاده.

أما الإسلام، فقد جاءت مبادئه التشريعية ومقاصده العامة تحمل في طياتها قوة تمدينية هائلة، وعندما وجدت طريقها إلى التطبيق أدت إلى نشوء مدن ومجتمعات مدنية متطورة، ومستجيبة لما يقتضيه الإسلام من ضرورة الجمع بين مصالح الدنيا والآخرة. وعند التعارض فإن الحياة في الإسلام تكون مقدمة على الدين، فالرسول صلى الله عليه وسلم لمْ يقلْ: "بع ما تملك واتبعني"، لكنه قال لمن استشاره فيما تصدَّق به من ماله: "الثلث" والثلث كثير. والرُّخصُ في الصوم والصلاة والزينة والطيبات من الرزق، والاقتصاد في الإنفاق والتوسط، والنهي عن الغلو في الدين، كل ذلك يؤكدُ أن التكوين الأنسب لتحقيق مقاصد الشريعة هو "مجتمع مدني"، كالذي وضع نواته الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه في المدينة المنورة، وليس مجتمعاً دينياً/كهنوتياً مغلقاً تقبض عليه سلطة مستبدة كالذي عرفته أوربا في عصورها الوسطى المظلمة، ولا مجتمعاً بدائياً كالذي مرت به البشرية وهي في مراحل تطورها الباكر من تاريخها، ولا مجتمعاً مدنياً وضعياً مبتوت الصلة بأصول الدين ومكارم الأخلاق ومقاصد الشريعة كالمجتمعات التي أنشأتها الحداثة الغربية، ويسعى المتغربون لاستنساخها في بلدان أمتنا الإسلامية([1]).

كيف تتحقق مقاصد الشريعة في المجتمع ؟

إن وضوح المقاصد على المستوى النظري المجرد شرط ضروري ولازمٌ لتحقيقها في الواقع الاجتماعي ولكنه غير كاف؛ فلكي تتحقق واقعياً لابد من أن تتحول إلى تشريعات تستوعبها وتعبر عنها، أو تصاغ في ضوئها وتتخذ من تلك المقاصد معياراً لها. ثم تتحول تلك التشريعات إلى مشروعات تترجم المقاصد في ضوء احتياجات المجتمع المتغيرة من مرحلة إلى أخرى، مع إدراك أن هذا التغير

---

(١) إبراهيم البيومي غانم، إشكالية إدراك المصالح الكبرى للأمة(لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات مقاصد الشريعة، ٢٠١٧م)، ص٧٥. ١٢١.

لا يصيب فقط حجم الاحتياجات، وإنما يطرأ أيضاً على نوعياتها؛ فما يصنف في مرحلة زمنية معينة على أنه من الحاجيات، قد يصنف في مرحلة أخرى على أنه من التحسينيات، وما ينظر إليه على أنه كلي وعاجل، قد يتحول بعد حقبة من الزمن إلى جزئي وآجل، وهكذا. والذي يبت فيما إذا كانت هذه الحاجة أو تلك كلية أو جزئية، عاجلة أو آجلة، تحسينية أو حاجية هي نتائج البحوث والدراسات التي يقوم بها خبراء ومختصون، وتعتمد . ضمن ما تعتمد . على الإحصاءات الاجتماعية والحيوية التي تسهم في التشخيص الدقيق لأوضاع المجتمع ونوعية وكمية المطالب التي يسعى لتحقيقها.

كي تتحقق المقاصد الشرعية أيضاً فإنها تحتاج إلى "مؤسسات" متطورة، ترعى وتدير تلك المشروعات، كما تحتاج إلى برامج تفصيلية تستجيب لمقتضيات كل مقصد وضرورات تنفيذه.

تتحقق المقاصد إذن بالعمل والإدارة الفعالة، والمؤسسات الكفؤة من جهة، وبالوعي والإرادة، من جهة أخرى.

في اعتقادي المبدئي ـ وإلى أن يثبت لي العكس ـ أنَّ تراجع فقه المقاصد العامة للشريعة، وضمور المعرفة العلمية (النظرية) والعملية(التطبيقية) به راجع في قسم كبير منه إلى سيادة ثقافة الاستبداد، وهيمنة أنظمة التسلط وكبت الحريات[١] . ذلك لأن جوهر نظرية المقاصد في صلتها بالواقع الاجتماعي هو "الحرية"، ورسالتها الأولى هي "التحرير": حرية الإنسان بوصفه إنساناً، وتحريره من كل قيد يحد من قدرته على الاختيار الحر، أو يعوق تطلعه من أجل تحسين نوعية حياته وفي إعمار الأرض التي استخلفه الله فيها، ولا يتناقض ذك أو يتعارض مع تفاصيل الأحكام الشرعية المتعلقة بالفرائض وأصول العبادات والمعاملات والجنايات كما هي مقررة في الفقه وأصوله.

---

(١) لمزيد من التأصيل والتفصيل انظر: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم مجدي سعيد(بيروت/القاهرة: دار الكتاب المصري اللبناني، ومكتبة الإسكندرية، ٢٠١١م)، ص١١. ٥٢. ومواضع أخرى حتى نهاية الكتاب.

في رأيي أن ضمور المعرفة بفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو بأمر من الأمور، هو مقدمة لتلاشيه من الواقع إن كان موجوداً من قبل، وسبب من أسباب إزاحته وانسحابه من الممارسة الاجتماعية، وتراجع تأثيره في السلوكيات وأنماط الحياة. وهذا هو الحادث بالنسبة لنظرية المقاصد العامة للشريعة؛ فهي تكاد تكون غائبة عن مختلف الأنساق الاجتماعية، وعن البرامج التعليمية والثقافية. ويكاد الجهد اليسير الموجه للاهتمام بها ينصب ـ كما أسلفنا . على إعادة تكرار ما قاله السابقون دونما أدنى محاولة لإعادة قراءة هذه النظرية وضخ ماء الحياة في أوصالها من جديد لتصبح عاملاً مؤثراً في صوغ الوجدان الفردي، والوعي الجماعي، ولتصبح معياراً مرشداً ليس فقط العلوم الاجتماعية والطبيعية، وإنما أيضاً لصناع القرار، ولمؤسسات الرقابة والمحاسبة.

نهاية وبداية جديدة وليست خاتمة

كل أمَلي من الأفكار النقدية التي طرحتها ـ هنا وفي بحوث أخرى ـ على خلفية التوصيفات الواقعية لحالة العلوم الاجتماعية والإنسانية في بلادنا هو أن نتمكن من وضع نهاية لعلوم التوحش والتبعية المستدامة التي سيطرت على جامعات أمتنا منذ أكثر من مائة سنة. وأملي كذلك أن نضع حداً لحالة الانفصال بين ما يسمى العلوم الشرعية، والعلوم الأخرى الاجتماعية والإنسانية والطبيعية. ليس صحيحاً أن قسمة العلوم هي: علوم شرعية، وغير شرعية، والصحيح أنها: علوم مشروعة وغير مشروعة، وهو ما سأشرحه في البند ثالثاً من هذه الخاتمة.

وكل أملي أن نشرع دون إبطاء في بداية جديدة تعيد وصل ما انقطع، وتؤسس لعلوم ومعارف تخاطب قضايا الواقع وتجيب على أسئلته الحية، ولا تنشغل بالأسئلة الميتة. وهنا أقدم إطاراً مقترحاً لفتح النقاش حول كيفية الخروج من أزمة هذه العلوم في بلادنا. والفكرة الأساسية في هذا المقترح هي أن فاعلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في أداء وظائفها في مجتمعاتنا العربية والإسلامية مرهونة بارتباطها ارتباطاً إيجابياً بمنظومة القيم والمبادئ والرؤى المعرفية المستندة إلى ثقافتنا، والمستمدة من أصولها الصحيحة ومصادرها العليا. ويتكون هذا المقترح من الآتي:

١. وحدة المرجعية المعرفية العليا وتعدد الاجتهادات

المرجعية المقصودة هنا تشمل منظومة القيم والمبادئ والموجهات المعيارية الكبرى التي ترشد إلى ما هو صواب وما هو خطأ، أو إلى ما يجوز وما لا يجوز من منظور المصلحة المعتبرة للمجتمع. وللمرجعية العليا بهذا المعنى سلطة نظرية مطلقة من كل وجه وبكل اعتبار في توجيه مسارات البحث والحوار العلمي.

ومن المفترض أن تكون المرجعية المعرفية العليا لعلومنا الاجتماعية والإنسانية واحدة وواضحة لدى النخب الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال، وأن تكون محل توافق عام فيما بينهم؛ على أن تتعدد الاجتهادات في الموضوعات والقضايا والمسائل محل البحث والنظر.

٢ . القيم ومستويات المرجعية

كثيراً ما يقع الخلط بين المصدر الأعلى للقيم والموجهات المعرفية العليا (القرآن والسنة النبوية الصحيحة) ، وبين مصادر التراث الإسلامي الأخرى ومنها الفقه، ومنها أيضاً الممارسة السياسية للدولة الإسلامية عبر مراحلها التاريخية المختلفة، وقد يصل الخلط إلى حد إلغاء التمييز بين "الإسلام" و"المسلمين"، وبين نظريات الفقه واجتهادات العلماء وفتاواهم من ناحية، وممارسات الدولة وقرارات الحكام والسلاطين من ناحية أخرى، ومن ثم يكون من اليسير الاستدلال بخطأ في الاجتهاد أو في الممارسة على بطلان القيمة أو المبدأ أو عدم جدواه، والأكثر خطأ من ذلك أن يتم حبس المبادئ والقيم المجردة التي جاء بها الإسلام في حقبة تاريخية محددة لا تتعداها، وعزلها عن مسار التطور العلمي والبحثي في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ولتفادي مثل هذا النوع من الخلط فإننا نرى الآتي:

[أ] أن القرآن والسنة هما أصل شريعة الإسلام، وفيهما بيان الإرادة الإلهية؛ التي نزل بها الوحي على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لتكون منهاجاً يهتدي به البشر في ترتيب شئون حياتهم، وفي تنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض، وفي تحقيق مصالحهم العامة منها والخاصة.

وشريعة الإسلام بهذا المعنى هي الأصل، وهي المرجعية العليا للقيم والمبادئ التي تكون معياراً للحكم على تصرفات البشر وتقييم أعمالهم وسلوكياتهم في كل زمان ومكان.

وإنَّ وصف أمر ما بأنه "أصولي" أو "شرعي" معناه أن الأساس الذي بنى عليه مستمد من القرآن والسنة، وبالنسبة لموضوعنا فإن العلوم الاجتماعية والإنسانية– إنما تستمد شرعيتها في المنظور الإسلامي من ارتباطها بمنظومة القيم والتعاليم الإلهية المُعبَّر عنها في أصل الشريعة، وليس فقط من ارتباطها بالإرادة الفردية أو الإنسانية.

[ب] أن تراث الفقه/الفكر الإسلامي هو حصيلة الاجتهاد البشري الذي قام به العلماء؛ وهم يسعون لاستنباط الأحكام الشرعية التي تتعلق بتفاصيل الحياة العملية اليومية، وتكييفها وفق مقتضيات المبادىء والقيم الإسلامية الأصولية، بما يسمح في النهاية بصياغة حياة الأفراد والجماعات والأمم على هداها.

إن "علم الفقه" الإسلامي . مثلاً . هو الأقرب إلى مجال العلوم الاجتماعية من منظور القيم الإسلامية. ونحن بحاجة إلى تجديد النظر في الدراسات الفقهية لتكون ضمن منظومة العلوم الاجتماعية المعنية بالبحث في مشكلات الواقع وطرح بدائل للتعامل معها؛ بحيث لا تنفك عن منظومة القيم المعرفية العليا التي أشرنا إليها؛ وذلك عبر النظر العقلي في النصوص وبذل الوسع في فهم الواقع وتطبيق القواعد المنهجية في التمثيل، أو "الاستقراء أو الاستدلال القياسي" أو غير ذلك من آليات البحث ومناهجه.

وإذا نظرنا إلى "الفقه" بهذا المعنى في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فسوف تنفتح أمامنا آفاق واسعة للربط بين القيم الإسلامية وهي معيارية وثابتة بطبيعتها، وبين موضوعات هذه العلوم وقضاياها وهي متغيرة بطبيعتها.

[ج] أن الممارسات الفردية والاختيارات المجتمعية هي عبارة عن اختيارات محددة من حيث الزمان والمكان والوقائع، ويمكن الحكم على "شرعيتها" بمعرفة مدى التزامها أو ابتعادها عن منظومة القيم المعرفية العليا والإجماع الشرعي الذي يحيط بها في كل مرحلة من مراحلها.

وكما أن احتمالات الخطأ في الاجتهاد الفقهي واردة، فإنها واردة أيضاً في الممارسات الفردية والجماعية المبنية على اختيارات محددة، بل إنَ من المنطقي في هذا المستوى العملي أن تزيد احتمالات مجانبة الصواب؛ حتى في ظل توفر الاقتناع بالمبدأ العقيدي، والأخذ بمقتضيات الاجتهاد الفقهي وشروطه.

إن ما نود قوله –باختصار– هو أن بحوثنا الاجتماعية والإنسانية يجب أن تميز بين معطيات الممارسة التاريخية في مجال العلاقات الاجتماعية والاختيارات السياسية، وبين المعطيات "الفقهية الاجتهادية" وفق مرجعياتها الإسلامية، وأن هذه

المعطيات الفقهية ذاتها –على أهميتها– لا ترقى إلى مستوى منظومات القيم العليا التي جاءت بها الشريعة في أصلها الأول (القرآن والسنة)، وأن هذه العلاقة التراتبية بين أصل الشريعة، والاجتهادات الفقهية، والممارسات التاريخية، يجب أن تكون واضحة تمام الوضوح في الأذهان من حيث حجية كل منها، ومدى إلزامية ما تقدمه من معطيات للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

٣. إعادة تقسيم العلوم إلى "علوم مشروعة وغير مشروعة":

لا مفرٌّ من نقد التقسيم الحديث . السائد . للعلوم إلى "علوم شرعية"، و"علوم أخرى"، منها العلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الطبيعية. فهذا التقسيم رغم أنه سائد في مجتمعاتنا الحديثة والمعاصرة؛ إلا أنه خاطئ تماماً. ولا يعبر عن الرؤية الإسلامية الأصيلة التي نتصور أنها تقسم جملة العلوم إلى قسمين اثنين: أولهما قسم العلوم المشروعة. وثانيهما قسم العلوم غير المشروعة.

القسم الأول يضم كل أنواع العلوم والمعارف التي حضت تعاليم الإسلام في الكتاب والسنة على تحصيلها، والأخذ بها، والإضافة إليها وتطويرها وهي تفتح المجال أمام إعمال العقل، والنظر في الأدلة والبراهين والبحث عنها في مصادرها النقلية، والعقلية، والواقعية. وهي تشمل: علوم الشريعة: من تفسير، وفقه، وسيرة، وحديث، وأصول فقه، وكلام، وما يلحق بذلك من علوم اللغة والمنطق . والعلوم الاجتماعية: من اجتماع، وعلم نفس، وأنثروبولوجيا، اقتصاد، وتاريخ، ومحاسبة، وإدارة ...إلخ. والعلوم الإنسانية: من فلسفة، وآداب، وفنون، وقانون، ورياضيات...إلخ. والعلوم الطبيعة: من كيمياء، وأحياء، وفلك، وفيزياء، وهندسة، وطب، وصيدلة،...إلخ.

أما القسم الثاني فيضم ما كل أنواع العلوم والمعارف "غير المشروعة" التي لا تأبه بالعقل، وتزدري المنطق والبرهان، وتهيم في الخرافات والخزعبلات، وتغلق أبواب التفكير والنقد والتمحيص، وتدعي العلم والمعرفة بأدوات لا يمكن إخضاعها للتجريب، ولا يمكن التأكد من صلاحيتها كوسائل للمعرفة النافعة. وهذه العلوم . تجاوزاً . تشمل: السحر، والتنجيم، والشعوذة، ...إلخ.

وختاماً أقول: إن ما قدمته في هذا الموضوع ليس إلا فاتحة للكلام في مسألة على درجة كبيرة من الأهمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وعلينا أن نجتهد ونبذل كل ما في وسعنا للكشف عن المعاني المدنية والإنسانية العميقة للقيم الإسلامية وأثرها في تأسيس العلوم الاجتماعية والإنسانية القديمة، وأن نتخذها أساسًا نبني عليه وننطلق منه في عملية تأسيس علومنا الاجتماعية المعاصرة وأن نتحرر من علوم التبعية المستدامة التي لا تزال تهيمن على أغلب جامعاتنا. ولا بأس أن نقوم أثناء هذه العملية بكسر بعض المفاهيم المغلقة، وفتح آفاق جديدة لإعادة قراءة كثير من النظريات الموروثة، وإلا ستظل حبيسة أزمنة مضت، وأسيرة ألفاظ وتعبيرات تغيرت بتغير أحوال المجتمع؛ ليس فقط على المستوى المحلي أو القطري، وإنما أيضاً على المستوى العالمي.

هذا ما تبين لي والله تعالى أعلى وأعلم